# تضامنوا مع حملة المدى .. "الحريات أولاً"

كتابة على الحيطان

## من اجل الديمقراطية

حذرنا بعد ان تقلمت اظفار القاعدة والميليشيات من بروز دكتاتوريات صغيرة تحتمي بالقوانين التي سنها الدكتاتور صدام، وقلنا ان السماح لاي قرارات يشم من رائحتها تجاوز على الحريات العامة والشخصية، سيفتح الطريق امام انتهاكات لاحقة والى دكتاتوريات جديدة، وهي تشكل من وجهة نظرنا صراعا بين قوى العراق الجديد والقوى المتطرفة التي تريد ان تحوّل العراق الى منطقة مظلمة في مساحة العالم الحضاري. وذهبت تحذيراتنا ادراج الرياح، وصدقت تنبؤاتنا من ان القوى المتطرفة بدأت تطل برأسها بقوة بعد ان نجحت في امتحان جس النبض، عندما مرّ اكثر من قرار من دون ان يجد من يعارضه أو يتصدى له فبقيت الساحة فارغة امام هذه القوى لتقتنص الفرص المناسبة لتقضم من كتف الحريات العامة ما تستطيع مؤجلة ربما انقضاضها الكامل والمخطط له على ما تبقى من مساحات الحرية الى فترة لاحقة!

ان الحملة التي تتبناها المدى لا علاقة لها بقرار محدد كما يتوهم البعض أو يريد ان يوهم نفسه بذلك، انها حملة نتبناها بكل شجاعة من اجل الدفاع عن العراق الجديد ووفاء للدماء التي سالت منذ زمن الدكتاتورية الصدامية حتى اليوم من اجل ان تشرق شمس الحرية على العراق.

حملة نتبناها من اجل ان نتصدى، ومعنا كل القوى الخيرة التي حلمت ذات يوم وما زالت تحلم بعراق ديمقراطي حقيقي، لكل الممارسات التي تؤدي في النهاية الى خلق دكتاتوريات صغيرة مشوهة، ومن اجل حشد القوى السليمة في الجسد السياسي العراقي لخلق رأي عام ضاغط على مركز القرار السياسي التشريعي والتنفيذي للالتزام بالدستور وبفقراته التي تحدد وتحمي وتصون الحريات العامة بما فيها الشخصية، وهي حملة للتصدي للقرارات التي تؤذي شرائح اصيلة واصلية في النسيج العراقي كالطائفة المسيحية التي لم يستثنها الارهاب الاسود الذي نعاني اشكاله المتعددة المعلنة منها والمخفية.

ان مجلس محافظة بغداد ومجالس المحافظات مطالبة اليوم بان تعيد النظر في توجهاتها التي تقيد الحرية وتخالف الدستور وتتجاهل كل التضحيات التي قدمها الشعب العراقي من اجل الديمقراطية والحياة الحرّة.

ان القوى الديمقراطية والليبرالية العراقية مدعوة الى دعم الحملة ومساندتها والمشاركة في فعالياتها بنشاط وقوة، لان معركة الديمقراطية هي معركة الجميع ومعركة مستقبل العراق الديمقراطي، وخسارتها يعني خسارة كل شيء.

■ عامر القيسي

### طالب الحكومة بوقف مصادرة الحريات فورا

# السلم والتضامن: نموذج "طلفاح" يكرر نفسه اليوم في "عراق الديمقراطية"

□ بغداد/ المدى

أعرب المجلس العراقي للسلم والتضامن عن قلقه للتجاوزات على الحريات العامة التي كفلها الدستور وطالب بإيقافها فوراً.

وقال بيان للمجلس تسلمت (المدى) نسخة منه امس الاربعاء ان العراقيين"ظنوا ان محنتهم مع الطغاة ستنتهي بانتهاء الحقبة السوداء وإن آفاقاً رحبة من الانفتاح والتسامح والحياة الحرة الكريمة ستطوي ذلك التأريخ الحافل بالمفارقات وبالأعاجيب من تلك التصرفات التي استهانت بحقوق الإنسان وصادرت الحريات العامة وأنزلت برقعاً قاتما على الحياة المدنية ابتداءً من صبغ سيقان النساء على يد المحافظ المقبور طلفاح وانتهاءً بالحملة الإيمانية الزائفة وما رافق ذلك من حروب وعدوان وتطهير عرقي وأنفال خلفت مقابر جماعية شاهدة على عصر من الفضاعات".

واضاف:"وكأن النموذج الطلفاحي يراد له أن يظهر من جديد وأن يظل مسلطاً على رؤوس العراقيين ومن قبل أولئك الذين يحملون شعارات الفضيلة والذين طالما تعرضوا للاضطهاد والتشريد وكأن نزعة التسلط هي هي في كل الأوقات لا تقدم إلا صفحات جديدة من العتمة رغم كل الشعارات البراقة والتأكيدات التي يقولون فيها أنهم لا يريدون أن يبنوا دولة دينية".

واوضح بالقول:"انهم يعتقدون أنهم وحدهم الذين يمتلكون الحقيقة ويعرفون الفضيلة ويفرقون بين المقدس وغير المقدس بل ويمتلكون مفاتيح الجنة".

وتابع البيان:"بالأمس أقدم مسؤولوا محافظة البصرة على إلغاء السيرك وقبلها ألغيت حفلات بابل واليوم يقود محافظ بغداد حملة إيمانية جديدة بإغلاق النوادي والمنتديات وبالقوة التي تسمى فرض القانون".

واشار المجلس في بيانه الى إن هذا التوجه الخطر يمثل إحدى ملامح المرحلة القادمة والتي يراد فيها أن يُرسم للمواطنين أسلوب حياتهم وطريقة عيشهم وكبح جماحهم بعد الحرية التي نالوها بسقوط الصنم وهي بداية لشوط جديد من المعاناة يراد فيه تقليص مساحة السلم المجتمعي وتوسيع ظواهر الفساد وتفشي المخدرات التي باتت تهدد حياة الناس وخاصة الشباب منهم.

وختم البيان بالقول إن منظمات المجتمع المدني وكل القوى الخيرة مدعوة لاستنكار هذا العمل الذي يتعارض مع الدستور ومع واقع الحياة العراقية التي أراد الطغاة أن يشوهوها فسقطوا، وندعو أيضاً حماة الدستور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والبرلمان لأن يضعوا حداً للتدخلات والتجاوزات على الحريات العامة.

### مسؤول امني في مجلس بغداد يؤكد مواصلة تنفيذ القرار

# ممثلو الأقليات في البرلمان: غلق نوادي الترفيه سيسرع من الهجرة

□ متابعة/ المدى

في تصريحات تثير الاستغراب، اعلن رئيس اللجنة الامنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم ذرب ان قرار اغلاق محال بيع المشروبات الكحولية والنوادي الليلة، فضلا عن عدد من المطاعم والنوادي الاجتماعية غير المجازة جاء بعد ان اصبحت هذه الاماكن بؤراً للارهاب ولخدش الذوق العام.

وقال ذرب للوكالة الاخبارية للانباء ان بعض وسائل الاعلام قد تناقلت مؤخراً ان قرار غلق محال الخمور سيزيد من تعاطي المخدرات وانه سيكون سببا لهجرة الاقليات وانه كان قراراً غير مدروس مشيراً إلى أن هذه الادعاءات غير صحيحة فمن غير المعقول ان من لايجد الخمر سيقوم بتعاطي المخدرات لافتاً الى ان ٩٠ بالمئة من العاملين واصحاب محال بيع الخمور هم من المسلمين.

واكد ذرب ان القرار اتخذ بالإجماع وان اعضاء المجلس مصرون على تنفيذه ضارباً المثل بان اغلب هذه الاماكن اصبحت مرتعاً للارهابيين ومزوري العملة، مؤكداً ان من حق صاحب محل بيع الخمور او الملهى الليلي او النادي تقديم شكوى عن سبب غلق مكان عمله مستدركاً في الوقت نفسه ان اللجنة تمتلك صوراً ووثائق عن اغلب تلك الاماكن التي يتم غلقها.

واوضح ان المجلس سيقوم بأختبار السلطات التنفيذية للقيام بغلق المحال بقرار صادر من المجلس مشدداً على ان هذه السلطات ستتحمل مسؤولية عدم تنفيذ هذا القرار او تطبيقه على محال دون اخرى.

من جانبه، عد ممثل الأقلية المسيحية في مجلس النواب يونادم كنا قرار اغلاق هذه المرافق اجراء غير مدروس.

وأضاف كنا ان اغلاق هذه المرافق سيفتح الباب للمخدرات كما حصل في البصرة ومحافظات اخرى بمعنى انهم يغلقون منافذ بيع المشروبات الكحولية ويفتحون الباب على دخول المخدرات من حدودنا الشرقية او غيرها.

وبين ان هذا الاجراء اتخذ على عجل وعليهم مراجعته بما يخدم المصلحة العامة وان يكون متماشيا مع القيم العامة في البلد.

وذكر كنا ان القرار اتخذ من قبل السلطات المحلية وليس من قبل السلطات الاتحادية لكن مع ذلك كان هناك نوع من الاستعجال وعدم الانضاج.

فيما بين ممثل الايزيديين في مجلس النواب النائب محما خليل ان قرار اغلاق النوادي الاجتماعية وبعض المطاعم سيسرع من عملية هجرة الاقليات.

واضاف نحن مع كل الاجراءات القانونية التي تفرضها الدولة ولكن ارزاق الناس مهمة ايضا،موضحاً اكدنا للحكومة اننا نتمنى ان يبقى ابناء الاقليات عمالا في وطنهم لا عمالا بلا وطن.

وزاد هذه المرافق هي مصادر رزق لهؤلاء، وهي مهمة لكل الشعب العراقي في الوقت الذي تسجل فيه اعلى مستويات البطالة وقلة الفرص.

وقال ان غلق هذه الاماكن سيساعد على هجرة الاقليات لانها لا تمتلك الا فرصا قليلة وطالبنا ان تكون هناك مشاريع استثمارية في مناطقهم ولكن مع الاسف لا توجد.

واشار خليل الى ان غلق هذه المحال التي هي مصدر رزق الناس سيسبب ارباكا اخر ولن يحل مشكلة، لا بل سترحل هذه المشاكل الى داخل المنازل.

واوضح نحن مع ان تضع الدولة ضوابط واجراءات ولكن في الوقت نفسه يجب ان تحترم الاقليات الذين هم سكان العراق الاصليون وقدموا القرابين من اجل تاريخ العراق ولكن هكذا يكرمون بان نحاربهم بارزاقهم؟.

وبين ان مجلس المحافظة كان قد قام بتحريك هذا القرار منذ عام ٢٠٠٩ بعد ان تم اصداره وتجميده ابان النظام السابق لوجود اعوان له كانوا يتاجرون بالمشروبات الكحولية مشيراً الى ان القرار كان ينص على ضرورة ان تكون هنالك ضوابط خاصة وترخيص واجازات لمحال بيع الخمور فضلاً عن ابتعادها عن دور العبادة والمدارس والدور السكنية بمسافة تقدر بنحو ٥٠٠ متر تقريباً.

# سياسيون وإعلاميون: تقييد الحريات مخالفة صريحة للدستور وتكريس لقرارات "الثورة" المنحل

□ بغداد/ المدى

ابدى سياسيون عراقيون استغرابهم من قرار غلق نوادي الترفيه في بغداد، ومشيرين الى انها تنافي بنود الدستور العراقي.

عضو الائتلاف الوطني العراقي انتفاض قنبر ابدى استغرابه من هذا القرار متسائلاً كيف ولماذا اتخذ مجلس محافظة بغداد قراراً يتعارض مع الحريات.

ووصف قنبر في حديث لـ"المدى"قرار المجلس بالعجيب كون الدستور كفل الحريات، لافتا الى ان المكون المسيحي يتعاطى مع هكذا محال فينبغي احترام هذا الامر، مبينا ان المسألة تحتاج الى دراسة ومراجعة من مجلس النواب.

وعبر قنبر عن امتعاضه نتيجة الاستمرار بتطبيق قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، مؤكدا على ضرورة الغائها بالشكل الكامل، مشددا على ضرورة ان يتم التعامل مع المكون المسيحي والذي يتعرض الى هجمة شرسة من قبل قوى الارهاب الظلامية بأيجابية اكثر خصوصا بعد هجمة كنيسة سيدة النجاة والتي زادت من مخاوفهم.

وعن توقيت القرار اعتقد قنبر ان محاربة ارزاق المواطنين في اي وقت امر ممنوع ويجب ايضا مراعاة التنوع الثقافي والاجتماعي للشعب العراقي سواء القومي او الديني او المذهبي، وان اصدار قرارات بهذا الشكل امر سلبي خصوصا وان البلاد تشهد في هذه المرحلة بناء ديمقراطية وحكومة شراكة ومصالحة حقيقية وان التجاوز على الحريات من شأنه عدم تحقق هذا الشيء.

### خارج الصلاحيات

يشار الى ان الدستور يعتبر ان لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لايتنافى مع حقوق الآخرين والآداب العامة كما يعد حرية الانسان وكرامته مصونتين.

وشدد خبراء قانونيون على ان مسألة غلق النوادي الترفيهية خارج صلاحيات مجلس محافظة بغداد، مطالبين الجهات المتضررة اقامة دعوى امام المحاكم الاتحادية، معربين عن توقعهم بأبطال هذا القرار اذا ما اقيمت هذه الدعوى.

الخبير القانوني طارق حرب اشار لـ"المدى"إلى ان التشريع الذي يتولى تنظيم تداول الخمور وبيعها فضلا عن النوادي الترفيهية هو قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ٨٢ لسنة ١٩٩٤ وهو قرار بحكم القانون، مبينا ان القانون المذكور هو اتحادي، وبالتالي ان الغاء هذا القانون او تعديله يكون من اختصاص السلطة التشريعية، اي مجلس النواب الاتحادي، وليس لاي جهة اخر تعديل هذا القانون او الغاؤه".

واوضح حرب ان تنفيذ هذا القرار ومراقبة تطبيقه والالتزام به خاضع للسلطة التنفيذية الاتحادية، ومن هذا يتضح ان الحكومة المحلية محدودة الصلاحيات بالخدمات المحلية ولا يمكن ادخال ما هو من اختصاص الحكومة الاتحادية الى اختصاصها، وبالتالي ان اتخاذ مجلس محافظة بغداد قراراً بغلق محال بيع الخمور والنوادي الترفيهية يعتبر صادرا من غير الجهة ذات الاختصاص الوظيفي.

الخبير القانوني عبد اللطيف الساعدي شدد لـ"المدى"ان الامر فيه عدد من المشاكل السياسية اكثر مما هي قانونية، خصوصا وان هنالك هجمة على المسيحيين بغية تهجيرهم من العراق وهم بطبيعة الحال من اصحاب اكثر هذه المحال، وبالتالي ان محاربتهم اقتصاديا سيؤدي بهم الى الهجرة خصوصا وان اكثر دول العالم فتحت لهم ابواب اللجوء بعد الهجمات الارهابية التي تعرضوا اليها في الفترة القليلة الماضية.

وطالب عبد اللطيف الجهات المتضررة من القرار اللجوء الى المحكمة الاتحادية العليا للنظر في مدى دستورية هذا القرار، فقرار الغاء مجلس قيادة الثورة يعني الغاء قرارات المجلس، متوقعا في الوقت نفسه نقض القرار كونه غير دستوري.

### مخاوف من الشمولية

كما شدد الدستور على ان العراقيين احرار في الالتزام باحوالهم الشخصية حسب دياناتهم أو مذاهبهم أو معتقداتهم أو اختياراتهم على ان ينظم ذلك بقانون

اكاديميون اعتبروا ان قرارات مجالس المحافظات التي تقضي بتقييد الحريات تذكر المواطن العراقي بما كان يتخذه النظام السابق من انتهاكات لحقوق الانسان، مشددين على وجود دوافع حزبية ضيقة منه.

استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد علي الجبوري قال لـ"المدى"ان موضوع بناء الديمقراطيات في البلاد له آليات عديدة خصوصا مع وجود مؤسسات تحمي تلك الديمقراطية، واهمها احترام الحقوق والحريات، لافتا الى ضرورة التخلي عن الممارسات الموروثة من النظام الشمولي التي تقيد الحريات العامة كمنع التظاهر والتجمع فضلا عن اختيار الوسيلة الترفيهية التي لا تتعارض مع الديمقراطية والذوق العام والمعايير الاساسية لمجتمع متنوع الاطياف والتقاليد.

واعرب الجبوري عن اعتقاده ان هذه المسألة مرتبطة وبشكل كبير بالظهور السياسي على الساحة العراقية من خلال اجراءات معينة تقوم بها بعض الاحزاب، مبينا ان الامر يحتاج الى سن قانون عام ينظم الامر بشكل اوضح مما هو موجود حاليا، خصوصا وان الدولة تمر الان بمرحلة التأسيس لم تنته بعد من وضع القواعد الديمقراطية لاسيما الاساسية منها.

وشدد الجبوري على ضرورة دراسة طبيعة المجتمع واعرافه وتقاليده، موضحا ان امام مجلس المحافظة مهمات عديدة، كان ينتظر ان تحقيق هذا الامر يعد انتصارا له خصوصا وانه اسهل من قضايا محاربة الفساد المالي والاداري الموجودة في المحافظة، فالامر يتعلق في ان احزابا سياسية ترى من الاوجب لها من الناحية المصلحية اتخاذ هكذا اجراءات.

استاذ الاعلام بجامعة بغداد كاظم المقدادي وصف ما يجري في العراق وبقية المحافظات بأنه نظرة تخلفية للواقع الاجتماعي العراقي.

واضاف المقدادي في حديث لـ"المدى"انه يجب على مجلس المحافظة دراسة الواقع الاجتماعي للتركيبة العراقية، مضيفا ان القرار يعد تدخلا في الحريات الشخصية والمدنية والتي كفلها الدستور العراقي، معربا عن اسفه كون مجالس المحافظات لم تنظر الى المزاج العام للعراقيين، موضحا ان النظام السابق هو ايضا لم يفهم نفسية المواطن العراقي الامر الذي اثر سلبا على بقاؤه في دفة الحكم.

وزاد المقدادي اذا كان كامل الزيدي استند إلى قرار لمجلس قيادة الثورة المنحل في غلق النوادي الترفيهية ومحال بيع المشروبات الكحولية، فأن المجلس المنحل كان قد حل احزابا هي الان في هرم السلطة، وبالتالي يجب حل هذه الاحزاب لتماثل الحالتين.

وشدد المقدادي على ضرورة الرجوع الى الحقيقة في فهم واقع الاشياء وعدم اصدار الاحكام التعسفية التي تؤثر على الحريات الشخصية، فالتعسف يكون من خلال منع المشروبات الكحولية الامر الذي يؤدي الى دخول الحشيشة الايرانية من افغانستان، فالقضية الان اجتماعية يجب أن لا تناقش من حزب واحد يمشي بالضد من هذه التوجهات، انما ينبغي المعالجة من الكل.

### دكتاتوريات متعددة

كما حرم الدستور تقييد ممارسة أي من الحقوق والحريات الواردة فيه أو تحديدها الا بقانون أو بناء عليه، على ألا يمس ذلك التحديد والتقييد جوهر الحق أو الحرية

اعلاميون اعربوا عن مخاوفهم من تحويل العراق الى دولة دينية ضيقة وتنعزل البلاد عن العالم الخارجي، داعين في الوقت نفسه التيارات العلمانية لقول كلمتها في هذا الخصوص.

رئيس تحرير جريدة العالم الاعلامي سرمد الطائي قال وفي حديث لـ"المدى"كان يجب ان يحصل سجال ما بعد سقوط النظام السابق ما بين التيار العلماني والتيار الديني ولكن هذا الحوار اجل الى اشعار اخر الامر الذي اثر سلبا على وضع الاتجاه العلماني في العراق.

واضاف الطائي ان التيار العلماني وان كان مشتركا في الحكم ولكن صوته لا يقارع صوت الاتجاه الديني، لافتا الى ان اتخاذ هكذا قرارات بغض النظر عن الدوافع من شأنه عزل العراق عن دول العالم، هي نفس السياسة التي اتبعها النظام السابق في حصار الحرية العراقية، مشددا على ان العراقيين كانوا يحلمون بأن يصبح العراق محلا للاستثمار الاجنبي من شأنه رفع المستوى الاقتصادي للبلد فضلا عن تطور الوعي لدى الشعب العراقي ، الا ان ما حصل هو محاولة الى تقريب العراق الى ما اسماها الطائي بالقندهارية، اي أن ما يحصل الان هي نفس الامور التي تحصل لشعوب اسيا والتي يسطر عليها تنظيم القاعدة الارهابي، مبينا ان غياب العلمانية عن مركز اتخاذ القرار وصمت القوى الاسلامية المعتدلة التي تؤمن بالحريات سينتهي الامر الى غلق كافة الحريات.

وبين الطائي ان هذه هجمه جديدة على المسيحيين فالعراق بات يواجه نوعين من التشدد الاول مسلح من قبل تنظيم القاعدة فضلا عن تشدد ثقافي تمارسه الاحزاب الدينية المسيطرة على السلطة الامر الذي يبعث برسائل ايجابية الى التنظيمات الارهابية في ان العراق لا يزال يعيش في ظل الدكتاتورية، منوها الى ملاحظة وصفها بالمهمة جدا وهي ان القوى الاسلامية المتطرفة انهت الحريات في كل محافظات البلاد بأستثناء اقليم كردستان والعاصمة وهي الان تعمل من اجل التخلص من الحرية في بغداد.

الاعلامي عدنان الطائي اشار في حديث لـ"المدى"ان محاولات مجالس المحافظات تقييد حريات المواطن العراقي دليل على ان الثقافة الشمولية الدكتاتورية هي من تسيطر على القرار في هذه المحافظات.

واضاف الطائي اذا كان العراق يعيش في ظل دكتاتورية واحدة في العراق واسمها صدام، فأن اليوم هنالك دكتاتوريات عديدة تشهدها اغلب مجالس محافظات العراق، مبينا ان هذه الرموز التي تسيطر على مجالس المحافظات لا تحترم الدستور حالها من حال الانظمة السابقة.

وزاد الطائي ان المسيحي في العراق في ظل الهجمات الارهابية وما يصدره مجلس المحافظة من قرارات بات مواطناً من الدرجة الثانية، مشددا على ان من يغلق محال بيع المشروبات الكحولية والنوادي الترفيهية لا يختلف عن الارهابي بشيء، فالثاني يحاول فرض عقيدته بالانتحار والقتل والاول يفرضها من خلال غلق جميع الامور التي تتعارض مع توجهاته، موضحا ان هذا الامر اذا لم يعالج سيكون بداية لجعل العراق ولاية اسلامية وبالتالي انهاء جميع مظاهر الديمقراطية كون سيدعي من هم على هرم السلطة هم اوصياء من الله وبالتالي لا وجود الى انتخابات وحرية الرأي.

### محاربة العمل

منظمات مدافعة عن حقوق الانسان اعتبرت هذه القرارات مخالفة للدستور كما هي مخالفة للمواثيق الدولية التي تنص على احترام الحرية الشخصية.

رئيس الجمعية العراقية لحقوق الانسان حاتم السعدي قال لـ"المدى"ان هذا الامر هو مخالف للدستور والذي يضمن الحريات العامة فضلا عن كونه مخالفة للاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي يشهد بعد ايام قليلة الذكرى السنوية لاصداره.

ودعا السعدي الجهات المتضررة اللجوء الى المحكمة الاتحادية العليا كونها المختصة في تفسير الدستور والتي ستلغي وبشكل مؤكد القرار، مضيفا ان محاربة العمل هو ممنوع ولايجوز، فضلا عن أن هذا الامر يدل على مساع لاخراج المسيحيين من العراق، موضحا ان هذا الامر تقف وراءه دوافع سياسية و اجندات خارجية لا مجال لذكرها حاليا.

واضاف السعدي ان مسألة الاعتماد على قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل امر مرفوض لاسيما التي تتعارض مع حقوق الانسان والحريات، مطالبا مجلس النواب الحالي بالغاء هذه القوانين.

قوات مكافحة الارهاب في تدريب على الذخيرة الحية في بغداد .. ا ف ب

المدى
رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير
جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص
AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media. culture & Art
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون